

في إطار مجهوداتها لإبراز الجانب الجمالي للبلاد

البلدية: رفع 66 سيارة ومعدة ثقيلة مهمة بالجهاز والفروائية وخيطان



فريق العمل



السيارات المهمة في قبضة رافعات البلدية

الواردة من المدارس ،
وأضاف الخرينج بأنه تم رفع 43 سيارة
من مناطق السكن الخاص بمنطقة الفروانية
و خيطان قطعة 10 تضمنت رفع 26 سيارة
ومعدة ثقيلة من منطقة الفروانية قطعة 2.
ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة
المواطنين والمقيمين الإتصال على الخط الساخن
139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل
عبر حسابات البلدية kuwmun@
في حال وجود أي شكوى تتعلق
بالبلدية.

وتم توزيع المهام فيها وفق اطر مكانية وزمنية.
ولفت صرخوخ إلى أن عمليات رفع المركبات
والمعدات الثقيلة قائمة على قدم وساق، داعياً
الجميع للتعاون مع فرق إدارة النظافة العامة
لتمكنها من تنفيذ عملها
ومن جانبه أوضح مدير إدارة النظافة
العامة وإشغالات الطرق سعد الخرينج بأنه
عقب انتهاء المدة القانونية للمصقات يتم رفع
السيارات المهمة والسكراب من مناطق السكن
الخاص والنموذجي.
وأكد الخرينج على التعامل القوي مع كافة
الشكاوي الواردة من المواطنين على السيارات
المهمة والمعدات الثقيلة فضلاً عن الشكاوي

حركة المواطنين فضلاً عن كونها تشوه المنظر
العام، جاء ذلك على إثر جولة ترأسها بمنطقة
الإعلان هل سيكون وجوبي ام اختياري، وأيضاً متى يكون
وجوبيا والحالات التي يكون فيها جوازياً.
وأشار إلى أن اللجنة أطلعت في اجتماعها أمس على مذكرة
من المجلس الأعلى للقضاء بخصوص هذه الاقتراحات، ورأت
أنه من الواجب دعوة هيئة المعلومات المدنية ووزارة المواصلات
للاجتماع القادم حتى تكون هناك وجهة نظر سليمة.
وبين أن من المسائل المهمة التي تم مناقشتها ما يتعلق بالأفراد
وأن من المسائل المهمة التي تم مناقشتها ما يتعلق بالأفراد
الذين لا يتقنون التعامل مع التقنيات الحديثة مثل كبار السن،
مشيراً إلى أهمية مراعاة هذه الفئة ممن لا يجيدون التعامل
معها.
وكشف عن أن اللجنة لديها رؤية شاملة لهذا الموضوع وسوف
تبحث الحلول المناسبة لجميع الإشكاليات.
من جانبه قال مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
النائب محمد الدلال ، إن اللجنة ستعتمد قرار التعديلات بعد
وصول آراء الجهات المعنية.
أضاف الدلال في تصريح صحفي بمجلس الأمة ، أن الاقتراحات
تتعلق بإدخال التكنولوجيا والتعامل الإلكتروني بإحدى مجالات
العمل في القضاء ، بالإضافة إلى إجراءات التقاضي مثل قضية
الأرضة وتقديم صحف الدعاوى وتقديم المذكرات من قبل أطراف
القضايا أو محاميهم . وتبادل المعلومات وحافطة المستندات
والتنفيذ وإجراءاته.
وأشار إلى أنه تقدم بأحد الاقتراحات الثمانية ويتعلق بإدخال
التكنولوجيا في كل إجراءات التقاضي، لافتاً إلى أنه خلال أسبوع
واحد وعقب ورود الردود من بعض الجهات الحكومية ، سيتم
اعتماد هذا القانون الذي سيكون بمثابة خطوة متقدمة في إدخال
التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء والمحاكم تحديداً.

التواصل عبر حسابات البلدية kuwmun@
بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس أب
24727732 في حال وجود أي شكوى تتعلق
بالبلدية.
من جهة شدد مدير بلدية محافظة الفروانية
المهندس محمد صرخوخ على تنفيذ الخطة
المروسة لإزالة كل السيارات والمعدات الثقيلة
من مناطق السكن الخاص ، مبيئاً أن العمل في
بلدية الفروانية يتم وفق خطة مرحلية تغطي كل
مناطق المحافظة تنفيذاً للقانون واللائحة، مشيراً
إلى أن «رفع السيارات والمعدات الثقيلة هي جزء
من الخطة ولن نسمح بوجود مركبات ومعدات
ثقيلة بمناطق السكن الخاص والنموذجي تعيق

بالإدارة لن يتهاونوا في تطبيق الشروط
والضوابط التي تضمنتها لائحة النظافة العامة
وإشغالات الطرق لتحقيق إنسيابية الحركة
والمحافظة على الشكل الجمالي بمناطق المحافظة
بما يحقق المصلحة العامة.
وأشار الفريق إلى أن الجوله الميدانية التي
نظّمها المفتشون بالإدارة في منطقة تيماء أسفرت
عن رفع 23 سيارة مهمة، مؤكداً على أن التعامل
مع السيارات ورفعها جاء بعد إنتهاء الفترة
القانونية لوضع ملصق الإنذار على السيارات.
ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة
المواطنين والمقيمين الإتصال على الخط
الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو

أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت
عن قيام إدارة إدارة النظافة العامة وإشغالات
الطرق برفع بلدية محافظة الجهراء بتنفيذ
جوله ميدانية واسعة النطاق لرفع السيارات
المهمة بمنطقة تيماء بهدف إبراز الجانب
الجمالي بالمحافظة من خلال رفع كل ما يشوه
المنظر الجمالي بمناطق المحافظة والتصدي
لكافة التجاوزات ،
وفي هذا السياق أكد مدير إدارة النظافة
العامة وإشغالات الطرق برفع بلدية المحافظة
فهد الفريق على مواصلة الجولات للميدانية لرفع
السيارات المهمة التي تعمل على تشويه المنظر
الجمالي للمحافظة ، مؤكداً على أن المفتشين



الصق انداز



جانب من رفع السيارات المهمة

تتمات

«من المتوقع أن تصل الأسبوع المقبل طائرتين عسكريتين محملتين
بأجهزة الوقاية الصحية لتسليح الصف الأول ضد العدوى
وتمكنهم من أداء مهامهم في حماية المجتمع».
وأوضحت أن برنامج الاستجابة الطارئة الذي أعلنت المؤسسة
العمل به منذ منتصف مارس الماضي ، بعد من أكبر البرامج
المخصصة لدعم جهود الحكومة في الكويت ، إذ رصدت له ميزانية
بقيمة 10 مليون دينار .
أضافت أنها سخرت لهذا البرنامج جميع إمكاناتها ومواردها
البشرية ومراكزها الستة ، وذلك لدعم الجهود الحكومية في
مجالات التعليم والصحة وبيئة الأعمال واستعداد المجتمع
المدني والإعلام وتكنولوجيا المعلومات للحد من انتشار الفيروس
وتداعيات انتشار المرض على المجتمع.
وتوجهت البداح بالشكر إلى سفير الكويت لدى جمهورية الصين
الشعبية سميح حيات ، وجهوده المتواصلة لتأمين الأجهزة الطبية
، وضمان وصولها بسلاسة في هذه الفترة الحرجة التي يعاني
العالم بأسره من نقص حاد فيها ، وكذلك إلى الوكيل المساعد
للأدوية والتجهيزات الطبية بوزارة الصحة الدكتور عبدالله البدر
، لتعاونه الحثيث في تأمين الأجهزة المطلوبة للوزارة.
وأكدت البداح على أن برنامج الاستجابة الطارئة معني أيضا ،
بدعم البحث العلمي الداعم لصنع القرار ودعم الابتكارات الميدانية
ذات الفعالية المتميزة والمساهمة في النوعية المجتمعية ودعم
التعليم الرقمي وتمكين القطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني.
وأشارت إلى وجود مجموعة من المشاريع الداعمة للقطاع
الصحي قيد المراجعة من وزارة الصحة ، وسيتم تنفيذها فور
موافقة الوزارة عليها.

السعودية تعزل

وابتداءً من أسس الأحد، أصبح من المتنوع دخول المدينة الصناعية
الثانية بالدمام والخروج منها حتى إشعار آخر، حسبما أفادت وكالة
الأنباء الرسمية، نقلا عن مصدر بوزارة الداخلية.
وسوف يستثنى من هذه الإجراءات عمليات الشحن ونقل البضائع.
كما ستعمل «المصانع الحيوية» بالمدينة الصناعية الثانية بثلث
طاقاتها، بحسب المسؤول.
في غضون ذلك، قال وزير المالية السعودي، محمد الجديان، إن المملكة
على استعداد لاتخاذ تدابير مؤلفة في التعامل مع التوابيع الاقتصادية
للوباء.
وأوضح الجديان أن «جميع الخيارات للتعامل مع الأزمة مفتوحة
حاليا»، مشيراً إلى أن الحكومة السعودية تبحث تأجيل مشاريع
ضخمة، في محاولة لتقليل الإنفاق.
ويقول مراقبون إن من شأن مثل هذه التدابير التأثير سلباً على وتيرة
وسنوى الإصلاحات الاقتصادية في المملكة.
وسجلت السعودية 25459 حالة إصابة و176 وفاة جراء الإصابة
بفيروس كورونا.

محملها لإيجاد حل لمشكلة الإعلان القضائي، مع تفاوت وجهات
النظر فيما بينها حول المادة 5 من قانون المرافعات، وعلى كيفية
الإعلان هل سيكون وجوبي ام اختياري، وأيضاً متى يكون
وجوبيا والحالات التي يكون فيها جوازياً.
وأشار إلى أن اللجنة أطلعت في اجتماعها أمس على مذكرة
من المجلس الأعلى للقضاء بخصوص هذه الاقتراحات، ورأت
أنه من الواجب دعوة هيئة المعلومات المدنية ووزارة المواصلات
للاجتماع القادم حتى تكون هناك وجهة نظر سليمة.
وبين أن من المسائل المهمة التي تم مناقشتها ما يتعلق بالأفراد
وأن من المسائل المهمة التي تم مناقشتها ما يتعلق بالأفراد
الذين لا يتقنون التعامل مع التقنيات الحديثة مثل كبار السن،
مشيراً إلى أهمية مراعاة هذه الفئة ممن لا يجيدون التعامل
معها.
وكشف عن أن اللجنة لديها رؤية شاملة لهذا الموضوع وسوف
تبحث الحلول المناسبة لجميع الإشكاليات.
من جانبه قال مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
النائب محمد الدلال ، إن اللجنة ستعتمد قرار التعديلات بعد
وصول آراء الجهات المعنية.
أضاف الدلال في تصريح صحفي بمجلس الأمة ، أن الاقتراحات
تتعلق بإدخال التكنولوجيا والتعامل الإلكتروني بإحدى مجالات
العمل في القضاء ، بالإضافة إلى إجراءات التقاضي مثل قضية
الأرضة وتقديم صحف الدعاوى وتقديم المذكرات من قبل أطراف
القضايا أو محاميهم . وتبادل المعلومات وحافطة المستندات
والتنفيذ وإجراءاته.
وأشار إلى أنه تقدم بأحد الاقتراحات الثمانية ويتعلق بإدخال
التكنولوجيا في كل إجراءات التقاضي، لافتاً إلى أنه خلال أسبوع
واحد وعقب ورود الردود من بعض الجهات الحكومية ، سيتم
اعتماد هذا القانون الذي سيكون بمثابة خطوة متقدمة في إدخال
التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء والمحاكم تحديداً.

وصول كميات

شراء واستيراد أكثر من 170 جهاز تنفس صناعي وكمية كبيرة
من وسائل الوقاية الطبية والتي بدأت بالوصول إلى البلاد ،
متوقعة وصول الطائرات المحملة بالكميات المتبقية خلال الأسبوع
الحالي.
وذكرت البداح وهي أيضا المسؤول عن برنامج الصحة العامة
في برنامج الاستجابة الطارئة ، أن وصول تلك المعدات يأتي بهدف
رفع استعداد المنظومة الصحية لاستقبال الحالات الحرجة في هذه
المرحلة.
وأشارت إلى أن المؤسسة قامت بتخصيص مبلغ 5 ملايين دينار
لشراء الأجهزة ذات الأولوية لدعم المنظومة الصحية ، مبيئة أنه

الرعاية الطبية بلغ 3169 حالة.
وفيما يتعلق بنزلاء مراكز الحجر الصحي المؤسسي ، أفاد أن مجموع
من أنهى فترة الحجر المؤسسي الإلزامي خلال الـ 24 ساعة الماضية بلغ
85 حالة ، وذلك بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو
جميع العينات من الفيروس ، على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما
في الحجر المنزلي الإلزامي اعتباراً من تاريخ مغادرة مركز الحجر.
وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين الإلتزام بالقرارات الصادرة من
مجلس الوزراء ، وتوصيات وقرارات وزارة الصحة والجهات الرسمية
في الدولة ، التي تستهدف احتواء الفيروس والقضاء عليه ، موصياً
بالمداومة على الأخذ بكل وسائل وطرق الوقاية من المرض ، ومتابعة
الحسابات الرسمية المعتمدة حول آخر المستجدات والتطورات.
من جهة أخرى أعلنت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة
السمكية، أمس الأحد، اكتشاف حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد
لدى أحد اللؤلؤفيلين
وشددت الهيئة على ضرورة عدم التواجد ابتداء من اليوم الإثنين
ولمدة أسبوع ، في مياثتها بمنطقة الرابية، وذلك كإجراء احترازي حتى
يتمسنى للهيئة إجراء اللازم

خبراء صينيون

الكويتي الذي «أبدى اهتماما بالغاً بالتجربة الصينية».
وذكر أن الخبراء الصينيين عبروا خلال لقاءاتهم مع الوفد الصيني
الزائر ، عن الرغبة في الاستفادة من التجارب والممارسات الصينية
الناجحة في هذا المجال.
وأشار رئيس الفريق الصيني إلى القيام بزيارة عدد من المواقع
الطبية الميدانية التي أقامتها جهات الدولة المعنية ، ضمن إطار خطط
مكافحة الوباء ، من بينها مركز اختبار الأمراض الوبائية حيث
أشاد الفريق بالإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت لوقف انتشار
الفيروس.
ولفت الخبير الصيني إلى أن فريقه عقد ورشة عمل ، عبر تقنية
الاتصال المرئي مع عدد من الصينيين المقيمين في دولة الكويت ،
قدم خلالها شرحاً تفصيلياً عن آلية انتقال الفيروس وسبل تجنب
العدوى.

حسم «الإعلان الالكتروني»

إن اللجنة تدرك أهمية هذه المقترحات لمرفق العدالة والقضاء
في دولة الكويت.
وأوضح الشطي أن الاقتراحات النيابية الثمانية تسعى في

لا صحة لدمج
مفترمة في هذا الشأن بكل قواعد ونظمه البروتوكول الذي وضعت
منظمة الصحة العالمية .
وأوضح الخاطف باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر
الصحفي الوبائي ، أنه يتم عزل المصابين بفيروس كورونا ، في أجنحة
مخصصة لهم ، ولا يتم دمجهم على الإطلاق بالمرضى الذين يعانون
بأمراض أخرى في المستشفيات العامة .
من جهة أخرى أعلن السند عن تسجيل 364 إصابة جديدة بفيروس
كورونا المستجد في البلاد ، ليرفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة
إلى 4983 حالة.
وقال ، إنه تم تسجيل 5 حالات وفاة إثر إصابتها بالمرض ليصبح
مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 38 حالة.
وأوضح السند أن حالات الوفاة الخمس هي لمقيم من الجنسية
الباكستانية يبلغ من العمر 61 عاماً كان يتلقى الرعاية الطبية اللازمة
في العناية المركزة منذ 18 يوماً والحالة الثانية لمقيم من الجنسية
الهندية يبلغ من العمر 63 عاماً كان يتلقى الرعاية الطبية اللازمة في
العناية المركزة منذ 10 أيام.
أضاف أن الحالة الثالثة هي لمقيم بنغلاديشي يبلغ من العمر 46
عاماً كان يتلقى الرعاية الطبية اللازمة بالعناية المركزة منذ 18 يوماً
والحالة الرابعة لمقيمة من الجنسية الأردنية تبلغ من العمر 54 عاماً
كانت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة في العناية المركزة منذ يومين أما
الحالة الخامسة فهي لمقيم هندي يبلغ من العمر 43 عاماً كان يتلقى
الرعاية الطبية اللازمة في العناية منذ 12 يوماً.
وأوضح أن عدد الحالات المرتبطة بالسفر بلغت 14 حالة ، هي
ل مواطنين كويتيين وجميعها مرتبطة بالسفر للمملكة المتحدة ، مشيراً إلى
أن كل تلك الحالات قدمت ضمن رحلات الإقلاء الجوي الأخيرة.
وذكر أن عدد الحالات المخالطة لحالات تأكدت إصابتها بالفيروس
بلغ 348 حالة ، وهي 53 حالة لمواطنين كويتيين ، و 122 حالة لمقيمين
من الجنسية الهندية ، و 75 حالة من الجنسية المصرية ، و 37 حالة
من الجنسية البنغلاديشية ، و 9 حالات لكل من الجنسيتين الفلبينية
والسورية ، و 8 حالات من الجنسية الباكستانية.
وبين أن من الحالات المخالطة أيضا 6 حالات لكل من فئة المقيمين
بصورة غير قانونية والجنسية النيبالية ، و 5 حالات من الجنسية
التركية ، و 4 حالات من الجنسية السيرلانكية ، و 3 حالات لكل من
الجنسيتين السعودية والفلسطينية ، وحالتين من الجنسية الإيطالية
، وحالة لكل من الجنسيات: مالاي و التليمانية واليمنية والاندونيسية
والإندينية والاثيوبية .
وأشار إلى أن عدد الحالات للصابية التي هي قيد البحث عن أسباب
العدوى وفحص المخالطين 2 ، وهي لمواطني كويتيين .
وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة ، قال السند إن
المجموع الكلي للحالات التي تتلقى الرعاية الطبية اللازمة في العناية
المركزة 72 حالة ، منها حالة مسقرة 43 و 29 حالة حرجة ، لافتاً إلى
أن إجمالي عدد حالات الإصابة بمرض «كوفيد 19» ، التي لا تزال تتلقى